آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الثلاثاء - 15 فبراير 2011 - العدد 15085

Tuesday -15 February 2011 - Issue 15085

اليمن ما بعد النفط.. ما العمل؟

أحمد أحمد مطهر

حتى وقتنا الراهن، يمكن القول إن النفط في قاموس اقتصاد دولة نامية كاليمن يعني "العمود الفقري" لاقتصاد أنهكته الأزمات الاقتصادية والمالية والسياسية والأمنية، والتدهور في قطاع حيوي كهذا ينعكس بصورة مباشرة على أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام، فما بالنا إذا بدأت تباشير نضوب هذا المورد الحيوي تلوح في الأفق. وبالتأكيد فإن عدداً من الأسئلة المهمة، في ضوء ذلك، ستتوالى تباعاً: هل فعلاً بدأ العد العكسي لنضوب النفط في اليمن؟ وهل هناك استعداد حقيقي لمواجهة تحديات مرحلة اقتصاد ما بعد النفط؟ وما هي البدائل المتاحة أمامنا للتكيّف مع تحديات هذه المرحلة؟

إن المؤشرات والأرقام هي من ستحدثنا بذلك؛ فخلال السنوات الأخيرة تراجع الإنتاج النفطي لليمن بنسبة تتراوح بين 6 ٪ و8 ٪ سنوياً، وبالمثل تراجعت أسعاره، الأمر الذي ألقى بظلال قاتمة على اقتصاد البلاد نظراً لما تمثله العائدات النفطية من أهمية اقتصادية ومالية كبرى؛ فنسبة عائدات النفط تقدر بـ 95 ٪ من مجمل عوائد التصدير و75 ٪ من إيرادات الموازنة، وتمثل نسبة مساهمته في مجمل الإنتاج المحلي بحوالي 30 ٪. ويمثل تناقص إنتاج النفط وخطر تقلبات السوق الدولية بفعل الأزمة المالية العالمية، تحدياً مزدوجاً بالنسبة للاقتصاد اليمني. فمستوى الإنتاج النفطي تقلص من 420 ألف برميل يومياً عام 2006 إلى 380 ألف برميل عام 2008، وتراوح تراجع إنتاجه العام الفائت ما بين 280 و300 ألف برميل في اليوم الواحد، في الوقت الذي انهارت فيه الأسعار بشكل كبير بدت مخاطره تلوح منذ مطلع العام الحالي 2010، حيث زادت الحكومة من أسعار الوقود بنسبة 14 ٪ بداية العام الحالي محاولةً رفع مليارَي دولار من على كاهلها نتيجة دعم المشتقات النفطية كالديزل.

والمؤكد أن تراجع إنتاج النفط وتقلص عوائده بالتالي، سيؤديان إلى زيادة حجم الضغوط المتوقعة على الموازنة العامة ما يجعلها عرضةً لعجز مالي غير مسبوق بعد أن حققت فائضاً نتيجة الارتفاع النسبي والمتصاعد في أسعار النفط خلال السنوات الثمان الماضية. وحسب تقرير رسمي أصدره البنك المركزي اليمني، فقد شهدت المديونية الخارجية لليمن ارتفاعاً مقداره 135 مليون دولار بنهاية عام 2009 مقارنة مع العام الذي سبقه، فيما شهد احتياطي اليمن من العملات الصعبة انخفاضاً مقداره 157 مليون دولار. وبناء على ذلك، يأتي تحذير الخبراء من أن التراجع في مخزون العملات الأجنبية نتيجة تناقص إيرادات النفط وارتفاع المديونية، سيؤدي إلى أضرار اقتصادية كبيرة قد تصل إلى حد إفلاس الميزانية العامة.

وبالرغم من وجود بارقة أمل لإنعاش ميزانية الدولة تتمثل بدخول اليمن نادي الدول المصدرة للغاز بدءاً من أواخر العام الماضي 2009، إلا إن الخبراء قللوا من أهمية ما يعلق من آمال على قطاع الغاز الناهض، خاصةً أن حصة الدولة منه تقل عن 17 ٪، فيما تتقاسم الشركات الأجنبية بقية النسب. وتشير التوقعات الحكومية إلى أن اليمن ستتمكن من تحقيق مكاسب تقدر بما بين 30 و50 مليار دولار سنوياً على مدار دورة حياة المشروع التي تقدر ما بين 20 و25 سنة. ومع أن اليمن بحاجة ماسة إلى هذا الدخل، إلا إن صادراته من الغاز لا تكفي لتغطية الانخفاض الحاد في مخزونات النفط في الوقت الذي يعيش ما يقرب من 40 ٪ من سكانه على أقل من دولارين يومياً، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الذي يبلغ حالياً 23 مليونا خلال عشر سنوات، مما يضيف عبئاً جديداً على كاهل الميزانية في المدى القريب. وحسب معهد كارنيغي للسلام الدولي «فإن زيادة المساعدات إلى اليمن، وليس فقط الدعم الأمني المتزايد سيساعد على منع انهيار الدولة، إلى جانب موازنة الخيارات الاقتصادية الصعبة التي يجب اتخاذها في اليمن بينما يستعد اقتصادها للانتقال إلى "اقتصاد ما بعد النفط"».

والمؤكد هنا أن زمن ما بعد النفط قادمٌ لا محالة ليس في اليمن وحسب بل في العالم أجمع، وما يؤكد ذلك حقيقة واضحة جداً وهي أن العالم يستخدم حالياً حوالي 27 مليار برميل من النفط سنوياً، ولكننا نجد أن الاكتشافات في الحقول العالمية الجديدة أقل من 6 مليارات برميل من النفط سنوياً (أي أن حوالي 21 مليار برميل من النفط تستهلك سنوياً من المخزون العالمي المتراكم). وتبدو حقيقة أن الإنتاج العالمي من النفط سوف يتزايد ليصل إلى ذروته العظمى ثم يبدأ بالتناقص، صعبة الدحض اليوم وربما تكون عند البعض غير قابلة للنقاش.

وبالتطبيق على حالة اليمن، نجد أن سقف الإنتاج المحلي من النفط قد بلغ ذروته خلال تسعينيات القرن الماضي، وبدأت مرحلة الانحدار مع حلول الألفية الثالثة، وهذا يقودنا إلى إن النفط اليمني - وفق الوتيرة الحالية، وبسبب عدم وجود استكشافات جديدة - سينضب حتماً حتى لو تضاربت آراء المراقبين حول تاريخ النضوب. ففي عام 2006 تنبأت الخبيرة الدولية في البنك الدولي، إيمان عقداوي، بأن النفط اليمني سينضب في عام 2011، في حين توقعت الحكومة اليمنية أنه سينفد في عام 2014، وهناك أيضاً توقعات بنفاده في 2018 أو 2019. ويذكر البنك الدولي أنه بحلول عام 2017 لن تكسب الحكومة اليمنية أيّ دخل من النفط، وهذا الواقع يستدعي من الحكومة أن تعمل من الآن وأن تستعد لمواجهة مرحلة ما بعد النفط، لإسيما أن التحديات التي تواجهها اليمن حالياً لم تعد تنال الاستقرار المحلي وحسب، بل أيضاً الاستقرار الإقليمي والعالمي في آنٍ واحد، وإذا ما تركت دون حلول ناجعة، فإن تداعياتها السالبة ستصيب دول المنطقة ككل.

الاستعداد لما هو أسوأ

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن استمرار الاعتماد بشكل شبه كلي على النفط كمورد أساسي سيعرض الاقتصاد اليمني لمخاطر فعلية في المستقبل القريب جداً، ونحن هنا لا يجب أن نكتفي بدق نواقيس الخطر فقط، لأننا أمام معركة حقيقية يجب أن يُحشَد لها كل الإمكانيات والتدابير واتخاذ خطوات جادة وملموسة من أجل تنويع مصادر الدخل القومي.

إن النفط - كما نعرف بداهةً - يمثل مصدر رأس مال ناضب وغير متجدد، والنضوب هنا، كما يُفسّر اقتصادياً، هو أن ينخفض سعر البيع عن تكاليف الإنتاج. وقد لعب النفط، كما يدرك الجميع، دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية في اليمن منذ بدء إنتاج وتصدير النفط بكميات تجارية في عام 1986. وما يزال النفط حتى اللحظة يؤدي دوره باعتباره أهم الموارد الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية المستدامة، التي تقوم على أساس الربط بين التنمية البشرية والتنمية البيئية، بحيث يتم تحقيق التوازن بين الجيل الحالي وجيل المستقبل، وبالتالي تلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة.

ولا شك في أن الضعف في البنية الأساسية للاقتصاد اليمني أخذ ينعكس بدوره على تنمية القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وكذلك على حجم استثمارات رؤوس الأموال سواء المحلية أو الأجنبية. لذا فإن الاقتصاد اليمني بحاجة إلى معالجة قاعدته الإنتاجية، بحيث يستطيع أن يستثمر في القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وهذا لن يتم دون القيام بعمليات إصلاح بنيوية شاملة تحول دون غرق الاقتصاد الوطني في مستنقع الفشل. وفي هذا الإطار، تعالت أصوات دولية عدة تحذر من سيناريو كارثي قد يواجه اليمن قريباً ما لم يتم التحرك بصورة عاجلة لتدارك ما يمكن تداركه. فعلى سبيل المثال، أورد تقرير للمعهد الملكي للشؤون الدولية تحذيراً لأحد الخبراء النفطيين، يؤكد فيه «أن اليمن قد تواجه انهياراً اقتصادياً خلال أربع أو خمس سنوات».

والحال أن استمرار اعتماد الموازنة اليمنية على الإيرادات النفطية بشكل كبير، في ضوء الاستنزاف الحاد لمخزون اليمن النفطي، بات أمراً مقلقاً للغاية، ويستدعي قيام الحكومة – اليوم قبل الغد - بالتفكير جدياً، والعمل بشكل سريع تبعاً لذلك، على عدم الاعتماد – بصورة شبه حصرية - على الثروة النفطية في تمويل الموازنة، والبدء بخطوات عاجلة لتنويع مصادر الدخل القومي من خلال تنمية القطاعات الواعدة اقتصادياً كالسياحة والأسماك والزراعة.

وبالتركيز على هذه القطاعات، يمكن القول إن مناخ اليمن يتمتع بالتنوع وهذا ينعكس إيجاباً على قدرة القطاع الزراعي على تنويع المحاصيل والمنتجات الزراعية على مدار العام. إلا أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتنمية هذا القطاع، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما تزال متواضعة جداً، إذ يساهم بحدود 9 ٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن المساحة المزروعة فعلياً ما تزال ضئيلة جداً قياساً بمساحة البلاد؛ فهي لا تتجاوز 101 مليون هكتار، أي أقل من 2 ٪ من المساحة الإجمالية لليمن. وهذا الواقع يقودنا إلى أن القطاع الزراعي في اليمن غير مستغل بشكل كاف يؤهله لأن يكون مورداً مهماً يساعد في رفد الميزانية العامة بنسبة معتبرة من الإيرادات، وبحيث تجعله أحد مصادر تنويع الدخل القومي كما هو حاصل في بلدان عربية أخرى. فعلى سبيل المثال، أدت سياسة دعم المزارعين، التي اتبعتها بعض الحكومات العربية خلال السنوات

الماضية كسورية والمملكة العربية السعودية، إلى زيادة إنتاجهما من القمح، ما أدى إلى بلوغهما مرحلة الاكتفاء الذاتي والاتجاه نحو التصدير، في الوقت الذي تتصدر اليمن قائمة الدول العربية الأقل اكتفاءً ذاتياً من القمح، وبنسبة لا تتجاوز 15 ٪.

ومن هذا المنطلق، تبدو الحاجة اليوم ملحة لانتهاج سياسة سعرية تشجيعية للمنتجين من أجل خلق فرص الحصول على أسعار مجزية تفوق في ارتفاعها الأسعار العالمية بدرجه كبيرة. وبالرغم مما يثار من تحفظات من قبل بعض الاقتصاديين على سياسة دعم القطاع الزراعي في هذه الدول، نظراً لارتفاع كلفة الإنتاج، إلا أن الهدف الرئيسي لإستراتيجية التنمية في الأقطار النفطية يتجسّد في السعي لضمان نهاية منظمة لعصر النفط عن طريق توسيع القاعدة الاقتصادية، من خلال تخفيض سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، وهو أمر يتطلب بناء قطاع اقتصادي متطور غير معتمد على النفط. وعليه، فإن دعم قطاع إنتاجي حيوي كالقطاع الزراعي في اليمن يعتبر خطوة مهمة للغاية للتخفيف من سيطرة القطاع النفطي على إيرادات الموازنة العامة، وسيساهم بصورة فعالة في إيجاد تنمية مستدامة تضمن للجيل الحالي والأجيال القادمة، العيش في ظل ظروف أكثر أمناً واستقراراً.

أما القطاع الثاني الذي يمكن أن يساهم بشكل فعّال في تنويع مصادر الدخل القومي، والاستعداد من ثمّ لحقبة ما بعد النفط في اليمن، فهو القطاع السمكي. فاليمن، كما هو معروف، تمتلك سواحل طويلة جداً، تقدر بحوالي 2500 كيلو متر على امتداد إطلالة اليمن البحرية على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، وهذه السواحل غنية بزهاء 350 نوعاً من الأسماك والمأكولات البحرية التي لم تُستغل بالشكل الأمثل بعد، إذ أن ما يستغل حالياً لا يتجاوز 50 نوعاً فقط، وهو الأمر الذي ينعكس على حجم الإنتاج السمكي الضئيل نسبياً والمقدر بنحو 350 ألف طن فقط، في حين أن الإمكانيات الإنتاجية تفوق نصف مليون طن.

وبالرغم من أن ثمة إدراكاً حكومياً بأهمية قطاعيّ الزراعة والثروة السمكية، وأنهما قد يشكلان أحد البدائل الاقتصادية المهمة للثروة النفطية المتضائلة، لكن العمل على تصدير المنتجات الزراعية أو السمكية ما زال يواجه تحديات وصعوبات جمّة، نتيجة عدم وجود إستراتيجية شاملة للتعاطي مع هذين القطاعين بشكل يساهم في إنعاشهما وتحويلهما إلى مرتكز أساسي لاقتصادنا القومي في مرحلة ما بعد النفط ومصدر دخل لا ينضب للخزينة العامة، فضلاً عن عدم وجود قاعدة معلوماتية كافية ومُحدّثة لمعرفة احتياجات الأسواق الخارجية، ناهيك عن أن التصدير العشوائي من قبل جهات عدة لا تلتزم بأي معايير سواء من حيث المواصفات والجودة أم احتياجات السوق الخارجية، قد أدى إلى تدني أسعار البيع.

وإلى جانب هذين القطاعين هناك أيضاً القطاع السياحي، وهو قطاع اقتصادي واعِد لا يجب الاستهانة به، ويشكل - في ضوء تجارب عالمية كثيرة - أحد مصادر تنويع الدخل القومي الأساسية. لكن هذا القطاع الحيوي بالنسبة لليمن ما زال – من حيث توفر مقومات نهضته الأساسية - دون المستوى حتى الآن. وقد ذكر تقرير للبنك الدولي أن صناعة السياحة في اليمن تعتبر من الصناعات الأقل نمواً، بالرغم مما تمتلكه اليمن من موارد سياحية كبيرة. وأضاف التقرير، الذي صدر قبل عدة أعوام وتحديداً في منتصف 2002، أن نمو السياحة في اليمن يواجه بقيود كثيرة تتمثل أبرزها في وجود إمكانية نقل ضعيفة وعالية الكلفة، وصعوبة بيئة الأعمال في مجال النشاط السياحي، وضعف الترويج السياحي وغياب أي نشاطات له، وكذا ضعف المنظومة الأمنية، بالإضافة إلى وجود عراقيل تحول دون استمرار المحافظة على التراث الثقافي اليمني.

وقد أوضح التقرير ذاته أن إمكانيات اليمن الضخمة تسمح بتنمية السياحة الثقافية والتاريخية، والسياحة البيئية، وسياحة الاصطياف والشواطئ والجزر، بالإضافة إلى السياحة الجبلية والعلاجية وزيارة الصحاري، وفي حال استغلال هذا القطاع الواعد فإن عدد السياح القادمين إلى اليمن سيرتفع بشكل مطرد، ويمكن بالتالي أن ترتفع العائدات السياحية إلى حوالي 3-2 مليارات دولار بحسب تقديرات المجموعة الفنية لرؤية اليمن الاستراتيجية سنة 2025. وهو أمر إذا تحقق، فإنه سيمثل رصيداً مهماً للخزينة العامة للدولة وأحد مصادر الدخل القومي المهمة للبلاد، يساعدها على مواجهة حقبة ما بعد النفط. لكن المشكلة الأساسية التي تواجه هذا القطاع اليوم، وتمنع من استغلاله بالشكل الأمثل، تكمن في استمرار الاضطرابات الأمنية التي تمر بها اليمن، وتنامي التهديدات الإرهابية، مما أصاب هذا القطاع الواعد في مقتل بالفعل.

ولا يمكننا أن نغفل هنا ونحن نتعرض للبدائل المختلفة التي تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي لليمن خلال المدى المنظور، التعرض إلى قطاع بالغ الأهمية كثيراً ما يتم إغفاله أو تجاهله، وهو قطاع الضرائب والجمارك. فالضريبة، كما يعرف الساسة والاقتصاديون بداهةً، تعتبر واحدة من أهم أدوات السياسة المالية التي يُمكن للدولة من خلالها تحقيق جملة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية. وفي معظم دول عالمنا المعاصر تعد الضرائب وعائدات الجمارك أحد المصادر الرئيسية للموازنة العامة للدولة، باعتبارها مصدراً إيرادياً مهماً ومستدامت. ولكن المشهد في اليمن من هذه الناحية يبدو مختلفاً؛ فالتهرب الضريبي بات إحدى سمات الاقتصاد اليمني الأكثر رسوخاً للأسف، فضلاً عن أن الإعفاءات الضريبية والجمركية أصبحت ممارسة شائعة، وتُعطى أحياناً بموجب قوانين نافذة، وأحياناً أخرى بصورة مخالفة للقانون، وكل بحسب ثقل صاحب الإعفاء الضريبي أو الجمركي في البلد. وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم الطاقة الضريبية التي يمكن أن تُحصّل بموجب الأوعية الضريبية القائمة، يفوق التريليون ريال، أي أنها تشكل ما نسبته حوالي 40 ٪ من الإيرادات العامة المتوقعة، في حين أن الضرائب المُحصّلة فعلياً - حسب تقديرات مصلحة الضرائب للعام الفائت 2009 - بلغت 340 مليار ريال فقط، وعليه فإن الخزينة العامة تتكبد خسائر تقدر بنحو 3.5 مليار دولار سنوياً جراء التهرّب الضريبي فقط.

والحقيقة أن القضاء نهائياً على مشكلة التهرب أو التسرّب الضريبي وكذلك التهريب الجمركي، كما يعتقد الخبراء، أمرٌ شبه مستحيل، ولكن وجود التشريعات والقوانين الكافية والمتابعة المستمرة من قبل أجهزة الدولة ومؤسساتها، الخاضعة بدورها للإشراف القضائي، قد تساهم بشكل كبير في مواجهة التهرب الضريبي، الأمر الذي سيتيح إمكانية رفد الميزانية العامة بمبالغ طائلة من شأنها أن تساعد على مواجهة أزمات اليمن الاقتصادية، وتمثل بالتالي أحد البدائل المتاحة لتنويع مصادر الدخل القومي والتكيّف مع مرحلة ما بعد النفط.

وفي ضوء ذلك، ينبغي على الحكومة اليمنية العمل على تحديد الاختلالات في هذا الجانب ومعالجتها بشكل عاجل بشتى السبل القانونية، ومن ثمّ التشجيع على الالتزام الطوعي بتسديد الضريبة، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي، ولن يتم هذا الأمر من دون تفعيل قانون مبدأ الثواب والعقاب وبصورة لا تستثني أحداً في هذا الخصوص.

تجديد الاقتصاد لمواجهة التحديات

ومهما يكن من أمر، يمكن القول إنه يجب التعامل من الآن فصاعداً مع حقبة ما بعد النفط التي قد تواجه اليمن قريباً، حتى وإن أُخذت عجلة عمليات الاستكشاف في الدوران من جديد، كحقيقة لا مناص منها وجديرة بالوقوف أمام تبعاتها وإكراهاتها، كما فرصها، من خلال تعبئة كل الإمكانات المتاحة. ولن يتم ذلك من دون وضع سياسات عقلانية تحفز اقتصاد البلاد على تجديد نفسه، وتجاوز حالة التدهور السريع التي يمر بها. والمؤكد أن البدائل تظل متوفرة إن توفرت الإرادة السياسية والقرار الرشيد، كما أن تجارب الآخرين تفتح أمامنا كوة عريضة من الأمل بأن المستقبل ما يزال أمامنا، وأن لدينا فرصة حقيقية لتجاوز آثار وتداعيات نضوب مخزوننا النفطي كما فعلت بلدان عديدة، بعضها قريب جداً منا. فها هي البحرين، مثلاً، استطاعت التكيف مع (وتجاوز) عصر ما بعد نضوب النفط في حقولها التي شهدت أول الاكتشافات البترولية في المنطقة، واستطاعت أن تتحول إلى واحد من أهم المراكز المالية والاقتصادية في الإقليم وربما في العالم، وهي تفتخر حالياً بامتلاك واحد من أكبر مصانع الألمونيوم في العالم، كما تبدي تطلعاً لأن تصبح واحدة من أهم وجهات السياحة في المنطقة.

وعلى مقربة منها ومنا أيضاً، نجد دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تحولت من واحدة من أكثر الاقتصاديات اعتماداً على النفط في عام 1980 إلى أحد أقل الاقتصاديات تعويلاً عليه، رغم أن أراضيها ما تزال تحوي مخزوناً واحتياطياً نفطياً لا يستهان به. وعلى الرغم من تأثيرات الأزمة المالية التي عصفت بإمارة دبي مؤخراً، فإن قدرة الأخيرة على الصمود وامتصاص الصدمة بددت الكثير من الشكوك حول مستقبلها، بل إنها حازت على إعجاب الخبراء الاقتصاديين، ومن ثمّ فإنها ما تزال تجسد آمال دول الخليج في مستقبل مشرق حتى وإن جفّت آبار النفط الضخمة في تلك الأرجاء.

وهذا يقودنا إلى التأكيد على أن أمام اليمن فرصة كبيرة لتجاوز التداعيات السالبة – وربما الكارثية - لنضوب مخزونها النفطي، وتنويع مصادر دخلها القومي، إن أحسنت إدارة عملية انتقال اقتصادها إلى "اقتصاد ما بعد النفط". فاليمن، في الحقيقة، تمتلك مقومات لا تملكها أيّ من دول الخليج المجاورة، والفرصة أمامنا مواتية لتحقيق تنمية مستدامة برغم كل شيء؛ فاليمن غنية بالمواد الاستخراجية، ولديها قطاعات اقتصادية واعدة، يمكن الاعتماد عليها إن أحسن صانعو السياسات الاقتصادية والمالية في البلد إدارتها وتنميتها بشكل جيد وبكفاية عالية. وفي ظل التوجهات الحالية، من المهم أن تركز الحكومة على تشجيع إقامة مشروعات استثمارية استراتيجية في مختلف أرجاء البلاد، والدفع تالياً وبشكل متواز إلى تكوين وحدات إنتاجية بهدف التصدير، لاسيما تلك التي يمكنها تحقيق قيمة مضافة مثل الصناعات الاستخراجية من قبيل الرخام والصخور والجرانيت والجبس، وكذلك صناعة الغزل والنسيج والأعلاف والجلود وتصدير الأسماك، فضلاً عن تشجيع إنشاء مصانع التعبئة والتغليف والخدمات المساندة للتصدير مثل ائتمان وتمويل الصادرات، والتوسّع في خدمات الشحن والنقل للصادرات.

أضف إلى ذلك، أن الاهتمام الجاد والمدروس بالقطاع المصرفي وإنشاء سوق للأوراق المالية يظل أمراً ذا أهمية بالغة، فإنشاء مثل هذه السوق سوف يؤدي إلى تنمية الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع، وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية والاقتصادية للبلاد. ولا يفوتنا التشديد أيضاً على ضرورة تلافي الآثار السلبية للإنفاق العسكري وفق الوتيرة الحالية على الاقتصاد الوطني، خصوصاً أنه يبلغ في الوقت الراهن حوالي ثلاثة أضعاف ما ينفق على خدمات التعليم والصحة. وأخيراً، يمكن القول إن أي محاولات تهدف لزيادة معدلات الإنتاج والنمو الاقتصادي يجب أن تكون مدروسة بعناية وبمنهجية علمية دقيقة، غير أن ذلك سيبقى مرهوناً - بدرجة أساسية - بزيادة مقدار الاهتمام الحكومي بالبحث العلمي، بحيث تكون مخرجاته على الدوام في خدمة قطاعات الإنتاج الواعدة في البلد.

الماء نبع الحياة فلنغير سلوكنا ونقتصد في استهلاكه

Water in Yemen 2011

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية